

## وكيل «الداخلية» يصدر تعميماً لعقد دورة تدريبية لضباط الصف الجامعيين لترقيتهم إلى رتبة ملازم



الفريق عصام النعام

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أنه بناءً على توجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الفريق م. الشيخ خالد الجراح، أصدر وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النعام تعميماً بعقد دورة تدريبية لضباط الصف من حملة المؤهلات الجامعية تمهيداً لترقيتهم إلى رتبة ملازم وذلك وفقاً للشرط الواردة بالمادة (71 مكرر) والمادة (3) من القرار الإداري رقم (2480/2019).

وذكرت أن على ضباط الصف الكوئيين الحاصلين على مؤهل جامعي أو ما يعادله التقدم إلى الإدارة العامة لشؤون قوة الشرطة خلال الفترة من 16/6/2019 حتى 27/6/2019 مصطحبين معهم: أصل شهادة الجنسية وصورة منها، وأصل شهادة الجنسية للاب والأم وصورة منهما، وأصل المؤهل الجامعي باللغة العربية مبنياً به المعدل والتقدير الحاصل عليه وصورة منه. ويشترط في جميع الحالات أن يكون قد مضى على بقاء ضباط الصف خمس سنوات على الأقل في خدمة قوة الشرطة.

## البابطين؛ منتدى لاهاي سيوجه رسالة إنسانية إلى العالم بأهمية إحلال السلام والأمن



عبدالعزیز البابطين

قالت مؤسسة عبدالعزیز سعود البابطين الثقافية الكويتية أمس الثلاثاء إن منتدى عالمياً ستعظمه المؤسسة في لاهاي يوم غد الخميس سيوجه رسالة إنسانية إلى العالم أجمع بشأن أهمية إحلال السلام والأمن.

وقال رئيس المؤسسة عبدالعزیز البابطين في بيان تلقى (كونا) نسخة منه «بداية أعرب عن اعتزازي بضيوف المنتدى من مختلف أنحاء العالم الذين تجتمعنا بهم رؤى مشتركة وتطلعات نحو سلام عادل يسود الشعوب ويحقق لهم الأمان المرتجى حاضراً ومستقبلاً».

وأكد «في هذا المنتدى لن نتكفي بتقديم المقترحات والتوصيات بل عملنا على تجسيد النظريات إلى واقع فقد أصدرنا 17 منهجاً لتدريس ثقافة السلام من الحضارة إلى الجامعة». وأضاف «وحرصنا على دعوة شخصيات من المشاركة في صناعة القرار والمؤثرة في الرأي الرسمي والجمهوريين لتمكين هذه المنافع إلى جانب ما سيتمخض عنه المنتدى من التطبيق على أرض الواقع».

وأضاف أن هذا المنتدى لا يتحدد مداه في نطاقه المكاني الذي يعقد به –محكمة العدل الدولية بلعالمية- بل إن العالم أجمع معني به وهو يعكس رمزياً ودلالة المكان المعنى بالعدل ومنه توجه رسالة إنسانية إلى العالم أجمع أننا جئنا من الكويت دولة السلام وأميرها قائد العمل الإنساني الشيخ صباح الأحمد لنتعاون معاً من أجل نشر المحبة

والتعايش السلمي فهما تعددت ثقافتنا فلإنسانية تجمعنا».

ومن المقرر أن تنظم المؤسسة الخميس المقبل الاسم الأول والأخير من البطاقة المدنية لايتينيا مطابقاً للجواز وجنسية حامل الجواز مطابقة للبطاقة المدنية ورقم الجواز يكون صحيحاً في البطاقة المدنية.

وذكرت أنها سبق أن قامت بحملة إعلامية بشأن صدور القرار الوزاري رقم 135/2019 بشأن الاستعاضة بملصق الإقامة بالبطاقة المدنية بالتعاون مع الإدارة العامة لشؤون الإقامة والهيئة العامة للمعلومات المدنية والجهات الأخرى المعنية.

وأهابت الإدارة بوسائل التواصل الاجتماعي مراعاة الدقة والحذر فيما تنشره من أخبار تتعلق بالشأن الأمني.

## «الداخلية» تنفي صحة ما نشر في مقطع فيديو المطار

نفذ وزارة الداخلية أمس الثلاثاء ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن مقطع فيديو في مطار الكويت الدولي تضمن عدم إمكانية سفر المقيمين إلا بوجود بطاقة مدنية، مؤكدة أنه يتفقد إلى الدقة.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن أي مقيم لديه ملصق الإقامة سارية المفعول قبل صدور القرار الوزاري رقم 135/2019 بتاريخ 10/3/2019 بشأن الاستعاضة بملصق الإقامة بالبطاقة المدنية يستطيع السفر دون البطاقة بل يعتمد على الملصق الموجود بجواز السفر. وأوضحت أن من قام بعمل إقامة من تاريخ 10/3/2019 فما بعد أو نقل معلومات من جواز سفره القديم إلى جواز الجديد

ويؤكد القرار أن معرفة مصير الأشخاص المحقوقين نتيجة للزاعات المسلحة يمكن أن تكون عنصراً من عناصر تصميم وتنفيذ مفاوضات واتفاقيات السلام وعمليات بناء السلام

وذلك فيما يتعلق بآليات العدالة وسيادة القانون وغيرها. كما يجب بجميع أطراف النزاعات المسلحة عند التفاوض والتسوية واتفاقيات السلام وتنفيذها إدراج أحكام لتسجيل البحث عن الأشخاص المفقوقين واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحماية الضحايا والشهود الذين يهربون بشهادتهم عن الأشخاص المحقوقين من العقاب.

ويؤكد أن الخطوات الواردة في هذا القرار يمكن أن تسهم في عملية بناء الثقة بين أطراف النزاعات المسلحة وتسريع مفاوضات السلام والتسوية وبناء السلام والحفاظ عليه.

ويشجع القرار الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها المالية والتدريبية التقنية واللوجستية الطوعية المقدمة إلى الدول بناء على طلبها دعماً لعمليات استخراج الجثث المخطلة بالبحث عن الأشخاص المحقوقين نتيجة للزاعات المسلحة والتعرف على تلك الجثث وحمايتها والنهوض بالجهود المبذولة في مجال علوم ومنهجيات الطب الشرعي لاستخراج جثث أو زفات الموتى والتعرف عليها والتعامل معها بطريقة تحترم كرامة الإنسان.

وقال رئيس اللجنة الإعلامية ورئيس لجنة العلاقات العامة في الاتحاد العام لطبية ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب حيدر بهمن إن الاتحاد عانى كثيراً من تخطي عمادة القبول والتسجيل وتلاعياها بمكتسبات الطلبة، مؤكداً أن الاتحاد ومنذ بداية العام التقاضي لم يلمس منها أي تعاون يذكر رغم المطالبات المتعددة التي اقترحتها الاتحاد على العمادة لتذليل الصعوبات التي تواجه الطلبة إلا أن العمادة وكان ليس لها عين ترى ولا إذن تسع.

وأوضح بهمن أن العمادة لا تكتفي بهجوم ومشاكل الطلبة وأبرزها مشكلة الشعب المغلقة التي يعانى منها طلاب وطالبات الهيئة وصعولة لعدم قدرتها على تحديد موعد ثابت لتوزيع شهادات التخرج على الطالبات، فبعد ورود العديد من الاستفسارات للاتحاد عن موعد توزيع شهادات التخرج لطالبات الهيئة توجه الاتحاد بكتاب رسمي للعمادة للاستفسار عن موعد توزيع الشهادات فكان رد العمادة صامداً «ما نري، فإذا كانت عمادة القبول والتسجيل على إجراءات شهادتها تخرج وتوزيعها على الطلبة لا تعلم موعد توزيع الشهادات فمن يعلم؟»

وأشار بهمن إلى أنه ورغم تعاون مدير عام الهيئة د. علي المنصف مع الاتحاد واستجابته للكثير مما طالب به الاتحاد وإبداء تعاون ملموس لحل مشكلة الشعب المغلقة إلا أن عمادة القبول والتسجيل تغرد خارج السرب وتصر على العمل الفردي بعيداً عن مد يد التعاون مع الاتحاد بصفته الممثل الشرعي والوحيد لطلبة الهيئة، موضحاً أن قيام الاتحاد بتوجيه الشكر للهيئة وقيادتها يؤكد على أن

## وزير العمل الفلسطيني يشيد بدعمها لعمال فلسطين العقيل؛ الكويت داعم دائم للقضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً



الوزيرة مريم العقيل تجتمع بوزير العمل الفلسطيني

وإضافة أن الاجتماع قد تطرق أيضاً إلى إمكانية توظيف العمالة الفلسطينية المدربة والمؤهلة في دولة الكويت على أمل أن تشمل قطاعات أخرى مثل الطب والهندسة والمهن التقنية بعد عودة الاستعانة بالمدرس الفلسطينيين.

من جانبها قالت وزير الشؤون الاقتصادية مريم العقيل في تصريح مطاثل لـ (كونا) إن اجتماعها مع وزير العمل الفلسطيني كان «مثمراً وبنّاءاً» حيث تناول العلاقات الثنائية بين الجانبين في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأكدت الوزير العقيل على ديمومة دعم الكويت للقضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً مضيفاً أن الوفد الكويتي سيركز أثناء المؤتمر على المشكلات

وقم يتعلق بالهيئة العامة للاستثمار لغت إلى عدة أمور إحداها نمو صندوق الأجيال القادمة بنسبة 152 بالمائة وأن لدى الهيئة مراكز إدارة المخاطر في ثلاث دول بالعالم هي الكويت والولايات المتحدة وإيرلندا إضافة إلى نمو أصول بنسبة 130 بالمائة في عشر سنوات.

مبيناً أن كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها يجب أن يكون بقانون وكذلك نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية. وشرح الجهات الحكومية لإجراء المناقشات خلال السنة المالية ومنها تعيين الموظفين الكويتيين على الاعتماد التكميلي والتغيير في نسب الأجزاء للعقود إضافة إلى ورود بعض المصرفيات لبعض الجهات الحكومية قائلان إن المناقشات منظمة قانونياً وتشورياً ولاحيث وهي أساس مروتة الميزانية.

وأكد وزير المالية أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات لتحصيل الديون المستحقة للدولة موضحاً أن هذه الديون أغلبها تخص ثلاث جهات حكومية هي وزارة النفط ووزارة الكهرباء والماء والإدارة العامة للجمارك. وأضاف أنه تمت مخاطبة الجهات الحكومية والجهات المستقلة والمحقة لتحصيل مديونيات الدولة في يوليو 2017 كما تمت مخاطبة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في يناير 2018 لاستصدار قرار بإحالة الموضوع إلى جهاز متابعة الأداء الحكومي. وأشار إلى قيام وزارة المالية بتخفيض تقديرات مشروع الميزانية من 30 مليار دينار (نحو 99 مليار دولار) إلى 25.27 مليار دينار (نحو 74 مليار دولار) وذلك للعمل على ترشيد الإنفاق ووقف الهدر.

وأكد أن الهيئة العامة للاستثمار كآدم صندوق سيادي في العالم يتمتع بنظام عالمي بأعلى درجة من المهنية والكفاءة فهي أحد أكبر المستثمرين في العالم ولديها حضور كبير جداً وتمتاز بالدفقة مبيناً أن إدارة المخاطر في الهيئة ليست صورية بل مهنية محترفة و"أنا على استعداد لتزويد الشواب بتقارير المخاطر من المكاتب الداخلية والخارجية للاطلاع عليها".

ورداً على ما أثاره مقدماً الاستجواب بعدم وجود دراسات جدوى حقيقية لعدد من الاستثمارات الأجنبية بين الوزير الحجرف إن اتخاذ القرار في استثمار أي مشروع يتم وفق دراسات جدوى من قبل جهات عالمية مؤكدة أن الهيئة لا تعمل إلا لاجمالي ادعاءات الاستجواب أنت في فترات سابقة لتوليه الحقيقة الوزارية.

وورد على ما أثاره مقدماً الاستجواب بعدم وجود دراسات جدوى حقيقية لعدد من الاستثمارات الأجنبية بين الوزير الحجرف إن اتخاذ القرار في استثمار أي مشروع يتم وفق دراسات جدوى من قبل جهات عالمية مؤكدة أن الهيئة لا تعمل إلا لاجمالي ادعاءات الاستجواب أنت في فترات سابقة لتوليه الحقيقة الوزارية.

وورد على ما أثاره مقدماً الاستجواب بعدم وجود دراسات جدوى حقيقية لعدد من الاستثمارات الأجنبية بين الوزير الحجرف إن اتخاذ القرار في استثمار أي مشروع يتم وفق دراسات جدوى من قبل جهات عالمية مؤكدة أن الهيئة لا تعمل إلا لاجمالي ادعاءات الاستجواب أنت في فترات سابقة لتوليه الحقيقة الوزارية.

وورد على ما أثاره مقدماً الاستجواب بعدم وجود دراسات جدوى حقيقية لعدد من الاستثمارات الأجنبية بين الوزير الحجرف إن اتخاذ القرار في استثمار أي مشروع يتم وفق دراسات جدوى من قبل جهات عالمية مؤكدة أن الهيئة لا تعمل إلا لاجمالي ادعاءات الاستجواب أنت في فترات سابقة لتوليه الحقيقة الوزارية.

وورد على ما أثاره مقدماً الاستجواب بعدم وجود دراسات جدوى حقيقية لعدد من الاستثمارات الأجنبية بين الوزير الحجرف إن اتخاذ القرار في استثمار أي مشروع يتم وفق دراسات جدوى من قبل جهات عالمية مؤكدة أن الهيئة لا تعمل إلا لاجمالي ادعاءات الاستجواب أنت في فترات سابقة لتوليه الحقيقة الوزارية.

وورد على ما أثاره مقدماً الاستجواب بعدم وجود دراسات جدوى حقيقية لعدد من الاستثمارات الأجنبية بين الوزير الحجرف إن اتخاذ القرار في استثمار أي مشروع يتم وفق دراسات جدوى من قبل جهات عالمية مؤكدة أن الهيئة لا تعمل إلا لاجمالي ادعاءات الاستجواب أنت في فترات سابقة لتوليه الحقيقة الوزارية.

## تكليف اللجنة

د. بدر الملا ورياض العدساني وزير المالية د. نايف الحجرف.

وأكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف أن الاستجواب الموجه إليه تشوبه "شبهة عدم الدستورية إضافة إلى مخالفته للمفهوم الدستوري للمسائلة السياسية" مؤكداً أنه أمر أن يتحمل كامل مسؤولية الرد ومواجهة الاستجواب مسلحاً بالمصداقية.

وأضاف الحجرف عقب انتهاء الناخبين المستجوبين الدكتور بدر الملا ورياض العدساني من بداية مرافعتهم أثناء مناقشة الاستجواب الموجه منهما إلى الوزير بصفته ضمن بند الاستجوابات، "نحن أمام استجواب تشوبه شبهة عدم الدستورية وبه مخالفه للمفهوم الدستوري للمسائلة السياسية والذي أرسته المحكمة الدستورية في طلب التفسير رقم 8 لعام 2004 والذي قررت فيه بأنه "لا يجوز استجواب الوزير عن الأعمال السابقة التي صدرت من وزير آخر أو من الوزراء السابقين الذين تولوا الوزارة".

وأشار إلى أن بعض الواقع في هذا الاستجواب يرجع إلى ما قبل عام 1995 في دلالة واضحة على أنه قد تم تجميع بعض بنوده ومحاورة من استجوابات الأعمال السابقة التي صدرت من وزير سابق وتقرير رقابية قديمة افتمرت إلى رابطة يجمعهم لإحالة تمتع الوزير المسؤولة بشكل يتبعد عن أسبسط أسس الموضوعية وتتعد عن الممارسة الديمقراطية الصحيحة التي تنص على عدم تحميل الوزير المسؤولية السياسية إلا من تاريخ أداءه القسم وتوليه الحقيقة الوزارية.

وأضاف أنه أثر إلا أن يتحمل كامل مسؤولية الرد ومواجهة الاستجواب مسلحاً بالمصداقية "حيث أنني أرى بأن هذا الاستجواب من وجهة نظري الخاصة هو استجواب الماضي وري هو للمستقبل وهو أيضاً استجواب الادعاء الذي يتصدى له بردود الصدق والمصداقية".

وأكد أنه لا يجوز أبداً من الممارسة المسؤولة والمسائلة الدستورية السليمة التي تحلب المصلحة العامة على الخاصة وتسلط الضوء على الأخطاء وليس الأشخاص وتهدف إلى المعالجة والإصلاح وليس المشاحة والإقصاء.

وأكد أنه لا يجوز أبداً من الممارسة المسؤولة والمسائلة الدستورية السليمة التي تحلب المصلحة العامة على الخاصة وتسلط الضوء على الأخطاء وليس الأشخاص وتهدف إلى المعالجة والإصلاح وليس المشاحة والإقصاء.

وأكد أنه لا يجوز أبداً من الممارسة المسؤولة والمسائلة الدستورية السليمة التي تحلب المصلحة العامة على الخاصة وتسلط الضوء على الأخطاء وليس الأشخاص وتهدف إلى المعالجة والإصلاح وليس المشاحة والإقصاء.

وأكد أنه لا يجوز أبداً من الممارسة المسؤولة والمسائلة الدستورية السليمة التي تحلب المصلحة العامة على الخاصة وتسلط الضوء على الأخطاء وليس الأشخاص وتهدف إلى المعالجة والإصلاح وليس المشاحة والإقصاء.